صحيفة وقائع

الجوانب المالية لجرائم تنظيم داعش

إطلاق التحقيق: شباط/فبراير 2020

نطاق التحقيق

ركز التحقيق على الجهاز المالي والإداري والعسكري لتنظيم داعش وكذلك قيادته وموقفه الأيديولوجي، لتحديد الروابط المتصلة بارتكاب الجرائم الدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، حقق فريق التحقيق في العديد من الكيانات الرئيسية لتنظيم داعش وهي ديوان بيت المال، وديوان الزكاة والصدقات، وديوان الجند، وديوان الركاز، واللجنة المفوضة. كما حقق فريق التحقيق في الشبكات المالية الرئيسية وشركات الصرافة التي سهلت المعاملات المالية لتنظيم داعش محليا وخارجيا.

أنشطة التحقيق الرئيسية

كجزء من عمله، قام فريق التحقيق بأجراء مقابلات اولية و/أو إجراء مقابلات كاملة مع عشرات الشهود. كما قام فريق التحقيق بتحليل الأدلة الواردة من القضاء العراقي، بما في ذلك البصمة الرقمية للميسرين الماليين، ومواد القضايا من البلدان والوكالات الشريكة، وبيانات المعاملات المختارة من المؤسسات المالية والحسابات من الخبراء الماليين. وعلى وجه الخصوص، قام فريق التحقيق بتحليل ملفات القضايا ومواد الفيديو الواردة من محكمة الكرخ التحقيقية، لدعم تحقيقها في الجوانب المالية للجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش. وعلاوة على ذلك، عزز فريق التحقيق العلاقات مع المؤسسات المالية العالمية، مما مكن من جمع بيانات المعاملات ذات الصلة. وأخيرا، أجرى فريق التحقيق زيارات ميدانية إلى الموصل للقاء قاضي تحقيق عراقي وتحديد المواقع التي يستخدمها الميسرون الماليون، وإلى طوز خورماتو للقاء قادة المجتمع الرئيسيين المطلعين على أنشطة داعش النفطية.

التعاون

تعاون فريق التحقيق مع السلطات العراقية، ولا سيما مع محكمتي تحقيق الكرخ (في بغداد) والموصل، لجمع الأدلة ذات الصلة على عدة مسار من مسارات تحقيقاته.

شارك فريق التحقيق خمسة تقارير لتقييم القضايا مع القضاء العراقي حول المواضيع التالية: شبكة الراوي للتيسير المالي (التي تمت مشاركتها في تشرين الأول/أكتوبر 2021)، ونظام الزكاة في تنظيم داعش (الذي تمت مشاركته في حزيران/يونيو 2023)، وهيكل ديوان بيت المال 2014-2017 (الذي تمت مشاركته في شباط/فبراير 2024)، فضلا عن الهيكل "العسكري" لتنظيم داعش واللجنة المفوضة لتنظيم داعش (وكلاهما تم مشاركتهما في آب/أغسطس 2024).

التوعية

في 2 كانون الأول/ديسمبر 2021، شارك فريق التحقيق، مع حكومتي العراق وألمانيا، في استضافة حدث خاص في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، حول موضوع "اقتصاد العنف: ضمان المساءلة العالمية عن تمويل تنظيم داعش". وبالتركيز على التحقيقات في الشبكات المالية المستخدمة لدعم ارتكاب داعش للجرائم في العراق، استضاف الحدث منتدى لتبادل الخبرات ومناقشة التحديات التي تواجهها السلطات الوطنية.

بتاريخ 13 نيسان/أبريل 2022، شارك فريق التحقيق مع سفارة العراق في برلين ووزارة الخارجية الألمانية الاتحادية في استضافة فعالية خاصة في برلين بعنوان "التحقيق في الأبعاد المالية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية: الإطار القانوني والتنظيمي الدولي"، والتي جمعت خبراء من فريق التحقيق (يونيتاد) والقضاء العراقي لعرض نتائج تعاونهم الوثيق في التحقيقات المالية.

حضر فريق التحقيق وعرض النتائج التي توصل إليها بشأن الجوانب المالية لارتكاب داعش للجرائم الدولية في العديد من المؤتمرات الإقليمية التي نظمتها مجموعة مكافحة تمويل داعش، وهي مجموعة عمل تابعة للتحالف الدولي لمحاربة داعش.

ثانيا - لمحة عامة عن النتائج الوقائعية

شبكات التيسير المالي

درس فريق التحقيق الشبكات المالية لمحولي الأموال وشركات الصرافة التي تعمل في الموصل وكذلك في مواقع أخرى في العراق والخارج يزعم أنها جزء من البنية التحتية المالية لتنظيم داعش. وتم تحديد عدة أشخاص مهمين في هذه الشبكات المالية وأشير إلى احتمال تورطهم في ارتكاب جرائم دولية. عزز تنظيم داعش سيطرته على جميع جوانب الاقتصاد المحلي مستهدفا على وجه التحديد الممتلكات والثروة التي تمتلكها الأقليات أو أولئك الذين اعتبروهم "مرتدين" خلال سيطرتهم على الأراضي في العراق. علاوة على ذلك، كشف التحقيق عن نطاق استغلال داعش لأسواق العملة، واستخدام البنية التحتية للقيمة المخزنة أو البطاقات المدفوعة مسبقا لنقل الأموال من وإلى الموصل.

ديوان الزكاة

قام فريق التحقيق بتحليل الوثائق والمراسلات الداخلية لتنظيم داعش لتقييم نظام الزكاة في داعش وتقييم ما إذا كان التنظيم قد استخدم هذا الالتزام الديني لتمويل جهوده الحربية وصلاته بارتكاب جرائم دولية محتملة. زود ديوان الزكاة داعش بمصدر للدخل، يسهل فرضه على المستوى المحلي، ومن غير المرجح أن يتم استهدافه من قبل قوات الأمن العراقية/ وقوات التحالف الدولي. جمع داعش ملايين الدولارات سنويا من خلال الزكاة، من ولاياته التسعة عشر في العراق وسوريا، لكن الأدلة تشير إلى أن جزءا صغيرا منها فقط كان موجها نحو الجهود الحربية.

ديوان بيت المال

كما حلل فريق التحقيق المعلومات المتعلقة بإدارة ديوان بيت المال التابع لتنظيم داعش ودرس كيفية عملها لدعم توسع التنظيم والعمليات العسكرية التي أسفرت عن ارتكاب جرائم دولية. أظهر تحليل ميدان المعركة والأدلة المستقاة من الشهادات

كيف تم تنظيم ديوان بيت المال وأكد قربه من القيادة. كشف هذا المسار من التحقيق أن داعش اعتمد في المقام الأول على استغلال النفط العراقي لتوليد الإيرادات، ولكنه جمع الأموال أيضا من خلال أعمال المصادرة والضرائب والنهب - باستخدام الأيديولوجية التي تبرر استهداف مجموعات محددة. نفذ ديوان بيت المال القرارات التي اتخذتها اللجنة المفوضة والخليفة ونشر سياساتها على الكيانات الخاضعة لسلطتها، مما يدل على النهج الهرمي للمجموعة في الحكم. كما فحص فريق التحقيق كيفية قيام ديوان بيت المال بحفظ وتخزين وإدارة أموال التنظيم واستخدامها لدفع رواتب أفراده العسكريين (أعضاء ديوان الجند) وتمويل عملياتهم العسكرية.

اللجنة المفوضة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

أظهر تحليل فريق التحقيق للجنة المفوضة لدى داعش أنها تطورت من لجنتين مفوضتين في الجمهورية العربية السورية والعراق، بعد أن أعلن تنظيم داعش "خلافته" في عام 2014، اصبحت لجنة واحدة موحدة مفوضة حوالي عام 2017. عانت اللجنة المفوضة من الخلاف الأيديولوجي مما أدى إلى حلها في أيلول/سبتمبر 2017. حددت اللجنة المفوضة المسار الديني والأيديولوجي للمنظمة، والذي وجه جميع قراراتها، بما في ذلك حملات الاضطهاد ضد مجموعات محددة، وخاصة أعضاء المجتمعات الأيزيدية والشيعية. وكشف التحليل كذلك عن نهج مركزي للغاية يتدرج من الأعلى إلى الأسفل لإدارة الأراضي الخاضعة لسيطرة التنظيم، ولا سيما في العراق. وباعتبارها الجهاز الرئيسي لصنع القرار في تنظيم داعش، شاركت اللجنة المفوضة في كل من الإدارة الإدارية والعسكرية "للخلافة". بالإضافة إلى ذلك، أشرفت عن كثب على الشؤون المالية للمنظمة وكانت لها سلطة على المدفوعات العسكرية، بما في ذلك مكافآت ساحة المعركة للإنجازات العسكرية وشراء الأسلحة والإمدادات. إن هيكل قيادة تنظيم داعش وثيق الصلة بتحليل المسؤولية العليا للأعضاء الرئيسيين.

الهيكل العسكري لتنظيم داعش

قام فريق التحقيق بتحليل الهيكل العسكري لتنظيم داعش مع التركيز على إدارة الجنود في ديوان الجند. وأجرى الفريق مراجعة شاملة لمواد الأدلة المتاحة ضمن ما بحوزة فريق التحقيق (يونيتاد) من الأدلة، بما في ذلك الوثائق الداخلية لتنظيم داعش والاوامر والمراسلات بالإضافة إلى أدلة الشهادات. ساهم هذا التحليل في تكوين فهم أفضل للهيكل العسكري والقيادي لتنظيم داعش، بما في ذلك أدوار المقاتلين الأجانب ووضعهم. كما كشفت النتائج التي توصل إليها فريق التحقيق عن الدور الرئيسي للقادة الإقليميين لتنظيم داعش في سير الأعمال العدائية، مما يدل على أن الولاة قد لعبوا دورا أساسيا في اتخاذ القرارات العسكرية وضمان تنفيذها على الخطوط الأمامية.

ديوان الركاز التابع لتنظيم داعش (التحقيق النفطي)

وسع فريق التحقيق نطاق تحقيقاته المالية لتشمل استيلاء تنظيم داعش على النفط العراقي واستغلاله له بين عامي 2014 و2017. ومن خلال تحليل أدلة الشهادات والمعلومات مفتوحة المصدر، أكد فريق التحقيق استيلاء تنظيم داعش على مصفى النفط في القيارة وقام بأثبات الادعاءات بأن التنظيم قد حصل على إيرادات كبيرة منها. كما حدد فريق التحقيق الأشخاص المعنيين، ولا سيما قادة تنظيم داعش، المسؤولين مباشرة عن استغلال التنظيم للنفط العراقي، بمن فيهم القائد المسؤول عن مجمل العمليات النفطية في العراق وأحد مرؤوسيه المسؤولين عن مصفى القيارة النفطي.

نظرة عامة على النتائج القانونية الأولية

أيد التحقيق في الجوانب المالية للجرائم الدولية النتائج القانونية لمسارات التحقيق الأخرى. على سبيل المثال، كشفت خريطة هياكل داعش كيف أن الموقف الأيديولوجي للتنظيم كان تمييزيا بطبيعته تجاه مجموعات معينة. وقد دعم ذلك النتائج القانونية المتعلقة بارتكاب تنظيم داعش لأعمال قد ترقى إلى الاضطهاد كجريمة ضد الإنسانية.